IndraStra papers

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

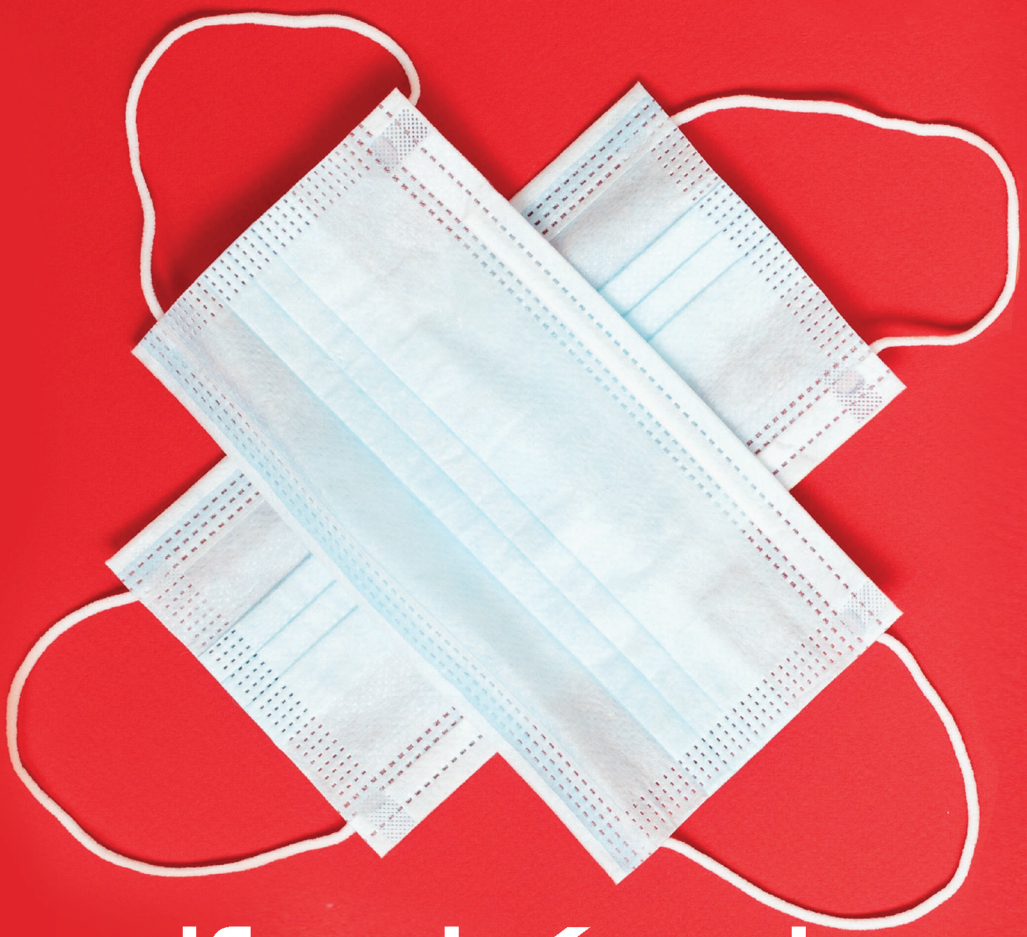

ما بعد كوفيد-١٩

إعادة بناء نماذجنا عبر أهداف التنمية المستدامة وفلسفة اقتصاد الاكتفاء

تصدير

أ. د. مصطفى الفقي

تأليف

د. إيرناني كونتيبللي

د. سيمونا بيكياو

ترجمة

ريهام صلاح خفاجي

المركز العربي للدراسات الاستراتيجية
Center for Strategic Studies

ما بعد كوفيد-١٩

إعادة بناء نماذجنا عبر أهداف التنمية المستدامة وفلسفة اقتصاد الاكتفاء

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

مشروع مكتبة الإسكندرية للترجمة

الإصدار (٧)

الإشراف العام
مصطفى الفقي

المشرف التنفيذي
والمراجعة اللغوية
فاطمة الزهراء عتمان

الإشراف الفني
ألفت جافور

رئيس التحرير
مي مجيب

مدير التحرير
محمود عزت

الترجمة
ريهام صلاح خفاجي

المراجعة الببليوجرافية
نيفين نور الدين
سلمى قاسم

فريق عمل إدارة النشر

التدقيق اللغوي
نادية طه
فريدة صبيح
بريهان فهمي

معالجة النصوص
سماح الحداد
صفاء الديب

مراجعة التنسيق
مروة عادل

التصميم الجرافيكي
ريم نعمان

IndraStra papers

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

ما بعد كوفيد-١٩

إعادة بناء نماذجنا عبر أهداف التنمية المستدامة وفلسفة اقتصاد الاكتفاء

تصدير

أ. د. مصطفى الفقي

تأليف

د. إيرناني كونتيبللي

د. سيمونا بيكياو

ترجمة

ريهام صلاح خفاجي

مركز الدراسات الاستراتيجية
Center for Strategic Studies

مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة- أثناء - النشر (فان)

كونتيبللي، إيرناني.

ما بعد كوفيد-١٩ : إعادة بناء نماذجنا عبر أهداف التنمية المستدامة و فلسفة اقتصاد الاكتفاء/ تصدير مصطفى الفقي ؛ تأليف إيرناني كونتيبللي، سيمونا بيكياو ؛ ترجمة ريهام صلاح خفاجي. -- الإسكندرية، مصر : مكتبة الإسكندرية ، ٢٠٢١.

صفحة ؛ سم

يشتمل على إرجاعات ببليوجرافية.

تدمك 978-977-452-603-9

١. كوفيد ١٩ (مرض) ٢. فيروس كورونا. ٣. التنمية المستدامة. أ. الفقي، مصطفى،١٩٤٤- ب. بيكياو، سيمونا. ج. خفاجي، ريهام صلاح، د. مكتبة الإسكندرية. هـ عنوان.

ديوي — 338.927 2021413292896

ISBN 978-977-452-603-9

رقم الإيداع: 9737/ 2021

هذه هي الترجمة العربية لكتاب:

[Post-Covid-19: Rebuilding Our Paradigms Through Sustainable Development Goals and the Sufficiency Economy Philosophy; Ernani Contipelli and Simona Picciau]

© [2020] IndraStra Papers.

وقد نُشر الأصل (باللغة الإنجليزية) من قِبل مؤسسة إندراسترا جلوبال IndraStra Global.

© مكتبة الإسكندرية، ٢٠٢١.

هذا العمل متاح تحت رخصة المشاع الإبداعي (نسب المصنف - غير تجاري - منع الاشتقاق) الإصدار الرابع - الرخصة الدولية.

This work falls under the Creative Commons Attribution – Non Commercial – No Derivatives 4.0-International-License.

الاستغلال التجاري

يحظر إنتاج نسخ متعددة من المواد الواردة في هذا الكتاب، كله أو جزء منه، بغرض التوزيع أو الاستغلال التجاري، إلا بموجب إذن كتابي من مكتبة الإسكندرية. وللحصول على إذن لإعادة إنتاج المواد الواردة في هذا الكتاب، يُرجى الاتصال بمكتبة الإسكندرية، ص.ب. ١٣٨، الشاطبي ٢١٥٢٦، الإسكندرية، مصر.

البريد الإلكتروني: secretariat@bibalex.org

الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبِّر عن رأي مؤلفَيها، ولا تعبِّر عن رأي مكتبة الإسكندرية. أما المسئولية عن جودة الترجمة واتساقها مع النص الأصلي فتقع على مكتبة الإسكندرية وحدها. ويُعد الأصل الإنجليزي هو النسخة الرسمية الوحيدة.

نبذة عن المؤلفَين

إيرناني كونتيبللي

الرئيس المشارك لمبادرة «الاتصال عن بعد من أجل الاستدامة» في هولندا . ويعمل محاضرًا في مدرسة لاهاي الدولية لإدارة الأعمال، وباحثًا زائرًا في معهد الدراسات البيئية في جامعة فريجي (الجامعة الحرة) بأمستردام. حصل على درجتين بعد الدكتوراه في السياسة المقارنة، ودرجة الدكتوراه في القانون العام. ويتمتع بخبرات أكاديمية ومهنية متنوعة في دول مختلفة. وقد صدرت له عدة مؤلفات ومقالات في مجالات اهتماماته البحثية؛ وهي العلاقات الدولية والتنمية المستدامة، وحوكمة المناخ والانتقال الطاقي، والقانون العام والقانون البيئي.

البريد الإلكتروني: ernanicontipelli@gmail.com

سيمونا بيكياو

الرئيسة المشاركة لمبادرة «الاتصال عن بعد من أجل الاستدامة» في هولندا، ومستشارة لها . وتعمل محاضرة في مدرسة لاهاي الدولية لإدارة الأعمال، كما أنها معنية بالقضايا المتعلقة بالاستدامة والتعاون بين الاتحاد الأوروبي وآسيا . حصلت على درجة الدكتوراه من جامعة باريس ديدرو/ باريس السوربون، وعملت باحثة زائرة في كثير من المعاهد بألمانيا وسويسرا وكوريا الجنوبية. وهي حاصلة على درجة علمية في مجال العلوم السياسية، مع التخصص في الشئون الدولية؛ وحاصلة على درجتي ماجستير في العلاقات مع الصين من جامعة تورينو، وفي الإدارة الدولية من معهد الدراسات الاقتصادية والتجارية العليا INSEEC في باريس.

البريد الإلكتروني: sim.picc@gmail.com

قائمة المحتويات

تصدير ٩

١. مقدمة ١٥

٢. أهداف التنمية المستدامة ١٩

٢٠١ وضع سياق أهداف التنمية المستدامة ٢٥

٣. أهداف التنمية المستدامة وجائحة كوفيد-١٩ ..... ٣١

٤. فلسفة اقتصاد الاكتفاء ٣٧

٤٠١ خلفية تاريخية ٣٩

٤٠٢ المبادئ والشروط ٤٣

٤٠٣ فلسفة اقتصاد الاكتفاء وأهداف التنمية المستدامة ٤٧

٥. الاستنتاج ٥٥

٦. المراجع ٥٧

٧. ملاحظات ٦١

تصدير

لا جدال أن جائحة كوفيد-١٩ التي تتحكم في العالم بأسره منذ خريف عام ٢٠١٩ بكل ما تتسبب فيه من عواقب وخيمة، ستترك آثارًا غائرة في ذاكرة التاريخ الحديث. فلقد حصد الوباء إلى يومنا هذا أرواح أكثر من مليوني إنسان، في الوقت الذي ضرب فيه نحو ١٠٠ مليون. كما يتوقع صندوق النقد الدولي أن تسود العالم حالة من الركود الاقتصادي قد تكون أشد وطأة من أزمة ثلاثينيات القرن الماضي، وتُقدر خسائرها بثلاثة تريليون دولار. وتأتي هذه الورقة البحثية الصادرة عن مؤسسة إندراسترا جلوبال، نيويورك، والعالم أجمع في خضم صراعه مع هذا الفيروس اللعين، الذي ما زال يطرح سيلاً من التساؤلات حول نشأته وتحوراته ومآلاته.

وقد جاءت الجائحة كاشفة عن مدى خطورة التهديدات التي يتعرض لها النظام العالمي بيئيًا واقتصاديًا وإنسانيًا؛ بما يهدد استدامة هذا الكوكب الذي يعيش عليه نحو ثمانية مليار نسمة إذا ما لم يتحرك العالم بكل عزم نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٥ التي تعد محور خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مع الأخذ في الاعتبار ما جسدته الجائحة من قوة الروابط القائمة فيما بين أبعادها.

إذ تكشف التقارير والبيانات والإحصاءات الخاصة بانعكاسات الوباء على أهداف التنمية المستدامة عن حقائق خطيرة. فبداية، سلطت الجائحة الضوء على مدى هشاشة الأنظمة الصحية في العالم – الصحة الجيدة يتناولها الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة – بما

يدعو إلى ضرورة تطوير قدرات مؤسسات الإنذار المبكر للأمراض المعدية الناشئة، والحد من المخاطر وإدارة الكوارث الصحية، وغيرها من المخاطر الصحية بشكل أفضل. من جانب آخر تعكس التقارير الأخيرة الصادرة عن اليونسكو أن الجائحة تعوق ١,٢٥ مليار طالب عن استكمال مسيرتهم التعليمية بشكل طبيعي (الهدف الرابع/ التعليم الجيد)، كما فقد ما يقارب ٥٥ مليون شخص عملهم خلال عام ٢٠٢٠ (الهدف الثامن/ العمل الملائم)، بالإضافة إلى الضرر البالغ الذي لحق بقطاع العمل غير الرسمي. كما أدت حالة التقلص التي أصابت النمو الاقتصادي إلى اتساع نطاق الفقر في العالم؛ ليضم نحو مليون شخص إضافي – القضاء على الفقر بكافة أشكاله، بما فيها الفقر المدقع يعد الهدف الأول الذي يتصدر قائمة الأهداف السبعة عشر – ناهينا عن تعذر توفير الأمن الغذائي للكثيرين في ظل تلك الظروف العسيرة (الغذاء/ الهدف الثاني) إضافة إلى تعذر توفير المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي (الهدف الثامن).

هذه جملة من الحقائق السلبية التي جاءت الأهداف السبعة عشر خصيصًا للتغلب عليها، وإن ظلت في الحيّز النظري في عمومها، حتى جاءت الجائحة لتدق ناقوس الخطر حين جسدت للعالم في قسوة بالغة مدى فداحة هذه المحنة في كافة أبعادها، التي يظل العالم واقفًا عاجزًا عن التغلب عليها، فأيقظت إدراكه أن هذا التحدي العالمي وغير المسبوق – على الأقل في العصر الحديث – ينذر بتفجر أزمات عالمية غير تقليدية جديدة على غرار أزمة جائحة كوفيد-١٩، هذا إن ظلت نماذج الحوكمة العالمية على وهنها الحالي. وعليه، تدعو الدراسة إلى ضرورة إعادة بناء نماذجنا الاجتماعية في عالم ما بعد الكورونا في شكل نماذج أكثر عدالة وإنصافًا، اجتماعيًا واقتصاديًا؛ بغية تمكين العالم من المواجهة والصمود، وإعداده لمواجهة الأزمات مستقبلاً، وهو ما يتطلب انتهاج جملة من السياسات العالمية الجديدة القادرة

على استيعاب الصدمات البيئية، أو الصحية، أو أية كوارث مفاجئة، باتخاذ الإجراءات اللازمة للتكيف مع هذه التحديات الناشئة. وعليه، تبرز أهمية الدفع بمسيرة الانتقال إلى هذا النظام العالمي المستدام الذي تدعو إليه هذه الأهداف السبعة عشر في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وعليه، تتحدث هذه الدراسة عن تصور تطلق عليه مسمًى مبتكرًا هو «عملية التعافي الأخضر»؛ وذلك عبر تفعيل أهداف التنمية المستدامة، التي تتعامل معها الدراسة على أنها «طوق النجاة» بالنسبة إلى هذا الكوكب في شتى المناحي؛ حيث تؤكد أن تنفيذ تلك الأهداف يقود إلى عالم أقدر صمودًا وأكثر إنصافًا، من أجل التمكن من مواجهة المخاطر الصحية، والأمراض المعدية الناشئة، وتغير المناخ، والتدهور البيئي، والفقر المدقع، وغيرها من التحديات التي تقف أمام «التعافي» وذلك في عالم أكثر أمنًا واطمئنانًا، مع ملاحظة تشديد هذه الدراسة على الضرورة الملحة لتكثيف الجهود؛ بغية القضاء على الفقر، بصفته الهدف الرئيسي في قائمة الأهداف السبعة عشر، فضلاً عن تأكيد تمكن تلك الأهداف إذا ما تحققت من حماية هذا الكوكب، وتحقيق التقدم والازدهار؛ وذلك بدلًا من التقهقر إلى الخلف بالعودة إلى أنماط الحياة التقليدية التي أدت إلى هذا التأزم العالمي.

وتنطلق هذه الدراسة من فرضية جديرة بالاهتمام، تضمنها تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي الأخير بتأكيده «أن أزمة كوفيد-١٩ تقدم فرصة فريدة لبناء عالم أفضل. وبإعادة تشغيل الاقتصاد العالمي، ستكون هناك فرصة لدمج قدر أكبر من المساواة الاجتماعية والاستدامة ضمن خطة التعافي؛ وذلك إسراعًا وليس تأخيرًا لوتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وإطلاق العنان لعصر جديد من الازدهار».

وتسلط هذه الدراسة إذن الضوء على أن جائحة كوفيد-١٩ تمثل فرصة سانحة لإعادة توجيه نماذجنا الاجتماعية إلى مسار أكثر شمولًا وتكافؤًا، وأكثر تمكنًا من إعداد الأجيال القادمة القادرة على مواجهة التحديات التقليدية والبازغة.

من جانب آخر، يبرز بين التصورات الاقتصادية المبتكرة نموذج «الكعكة المحلاة» لمؤلفته كيت راوث التي تسعى من خلاله إلى وضع تصور يُمَكِّن الكوكب والبشر من الانطلاق إلى مسيرة التقدم بشكل متوازن عبر تحقيق أهداف التنمية المستدامة. من ثم، يدعو بناء تلك النماذج المجتمعية الجديدة إلى ضرورة التغيير في أنماط الإنتاج والاستهلاك، وإلى دور أكبر للمدن والمحليات، وفي مجالات الإسكان، والنقل، وتخطيط المدن، وتدوير النفايات، والتخلص منها إلى آخره، هذا بالإضافة إلى تنشيط ديناميكية الابتكار والتجريب.

أما على مستوى الحوكمة العالمية فتؤكد الدراسة أهمية العمل على توجيه الاستثمارات العامة لتمويل مشروعات التنمية المستدامة، والحرص على تقديم استجابات طويلة المدى من شأنها – على سبيل المثال – دعم مشروعات الطاقة المتجددة، والبنية التحتية المستدامة، فضلاً عن تمويل الأنشطة البحثية في المجالات التنموية، والاهتمام بالمشروعات الخاصة بحماية البيئة، كما توضح أنه يمكن الانطلاق إلى آفاق المستقبل المستدام، استنادًا إلى الاتفاقيات الدولية المعنية بالحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة.

كما يستوقف الاهتمام، ما تطرحه الدراسة بالنسبة إلى «فلسفة اقتصاد الاكتفاء» التي تجمع بين الاكتفاء الذاتي، والاعتماد على الذات، مع الاستناد إلى مبادئ العقلانية، والحيطة، والاعتدال، وهي فلسفة اقتصادية جديرة بأن يوليها العالم النامي اهتمامًا متزايدًا، آخذًا في الاعتبار أنها تشق له طريقًا يمكنه من الاعتماد على ذاته في بناء اقتصاد مكتفٍ ومستدام،

وكفيل بأن يحميه من التبعات السلبية للعولمة. وتتوقف الدراسة مطولًا أمام النجاح المتميز الذي حققته تايلاند لانتهاجها لتلك الفلسفة الاقتصادية المبتكرة التي أخذت بها منذ مطلع السبعينيات إلى أن أصبحت اليوم نموذجًا متفردًا للتنمية المستدامة يتعين على دول الجنوب اقتفاء آثاره.

أ. د. مصطفى الفقي
مدير مكتبة الإسكندرية

١. مقدمة

تعد جائحة كوفيد-١٩ إحدى النماذج المغيِّرة للعالم؛ وذلك لما تسببت فيه من دمار واسع النطاق عبر أنحاء العالم، قلبت به الحياة والمعيشة رأسًا على عقب. ورغم أن تأثير الجائحة فيما يتعلق بحجم الخسائر في الأرواح لا يُقدر بثمن بداهة، إلا أن آثارها في الاقتصاد العالمي وسيناريوهات التنمية المستدامة مثيرة أيضًا للقلق. فعلى سبيل المثال، يتنبأ صندوق النقد الدولي بدخول العالم فترة ركود أسوأ من الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين؛ حيث تبلغ تقديراته الأولية للأثر الاقتصادي للأزمة ترليوني دولار أمريكي.

وبالنظر إلى كشف الجائحة عن ضعف نماذج الحوكمة العالمية، وإثباتها مدى مساهمة استشراء الفقر وهشاشة أنظمة الصحة والتعليم وغياب التعاون الدولي في الإسراع من وتيرة الأزمات، نجد أنه سيكون هناك عالم ما قبل جائحة كوفيد-١٩ وما بعدها. ويصعب جدًّا توقع أبعاد تلك التغييرات وتأثيرها في أسلوب معيشتنا، بل سيتوقف جزء منها علينا.

لقد كشفت جائحة كوفيد-١٩ عن وجود تحديات مشتركة يتوجب على المجتمع الدولي مواجهتها تأكيدًا على الحاجة الطارئة إلى اتخاذ تدابير عالمية من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية للأشخاص، وإعادة بناء نماذج لمجتمعنا أكثر إنصافًا وقدرة على الصمود.

وقد بدأ العمل بالفعل على مناقشة كيفية إعادة بناء نماذجنا الاجتماعية. ويستند أحد الأشكال المقترحة على فكرة «التعافي الأخضر» التي يمكنها تعزيز عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للقضاء على الفقر وحماية الكوكب وضمان الرخاء، بدلًا من العودة إلى أنماط اجتماعية سابقة ستجعلنا أكثر عرضة للأزمات في المستقبل.

ومن المنظور الاقتصادي، فإن دمج البرامج الخضراء ضمن خطط التعافي يمكنه إعادة بناء طرق تشغيل الصناعات بشكل أفضل بعد مرور الجائحة. وذلك باعتماد أساليب مبتكرة كما هو الحال فيما يسمى بنموذج الكعكة المحلاة أو الدونات Doughnut؛ فهو يشمل نموذجًا اقتصاديًا يضع تصورًا لعالم يُمَكِّن الناس والكوكب من الازدهار بتوازن قائم على أهداف التنمية المستدامة، كما ذكرت مؤلفة النظرية كيت راورث: «عندما نبدأ جميعًا بالتفكير في كيفية خروجنا من هذه الأزمة، فلنسعْ إلى شمول رؤيتنا في طريقة إعادة تخيلنا ورسمنا لمستقبل الأماكن التي نعيش فيها، من المحلي إلى العالمي»[١].

كما شدد المنتدى الاقتصادي العالمي في تقرير بعنوان «نظرة مستقبلية في مخاطر كوفيد-١٩: مسح أولي للجائحة وتداعياتها»، على الحاجة إلى تدابير استباقية قائمة على مفهوم الاستدامة لرسم الوضع الجديد المأمول، مؤكدًا أن «الأزمة تقدم فرصة فريدة لتشكيل عالم أفضل. وبإعادة تشغيل الاقتصادات ستكون هناك فرصة لدمج قدر أكبر من المساواة الاجتماعية والاستدامة ضمن خطة التعافي؛ وذلك إسراعًا وليس تأخيرًا لوتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وإطلاقًا لعنان عصر جديد من الازدهار»[٢].

(١) Emma Charlton, "Here's Why the World's Recovery from COVID-19 Could Be Doughnut Shaped", *World Economic Forum*, www.weforum.org/agenda/2020/05/doughnut-model-amsterdam-coronavirus-recovery.

(٢) *COVID-19 Risks Outlook: A Preliminary Mapping and Its Implications* (Geneva: World Economic Forum, 2020), online e-book, www3.weforum.org/docs/WEF_COVID_19_Risks_Outlook_Special_Edition_Pages.pdf.

وإلى جانب الحزم التحفيزية في مجال الاقتصاد الكلي، فمن المهم تحسين معايير الاستدامة ضمن جهود التعافي على مستوى المبادرات صغيرة ومتوسطة النطاق، وذلك بالتركيز على التغييرات المحتملة في نماذج الإنتاج وسلوك المستهلك عبر مستويات أدنى من الحوكمة. كما أن المدن والمجتمعات المحلية مسئولة بالضرورة عن التعريف بالمبادرات المستدامة وتشجيعها؛ حيث إنها تمارس دورًا في مجالات السياسات ذات الصلة؛ مثل الإسكان، واستهلاك الطاقة المنزلية، والنقل، واللوائح التنظيمية، والبنية التحتية، واستخدام الأراضي، وتخطيط المدن، والتخلص من النفايات، وغيرها[٣].

علاوة على ذلك، تمارس المستويات الأدنى من الحوكمة دورًا حاسمًا كساحة ديناميكية للابتكار والتجريب. ويمكن اعتبارها مختبرات لإنتاج مخرجات مستدامة ومبتكرة يمكن نسخها وتكرارها في دوائر اختصاصات أخرى؛ سواءٌ على المستوى نفسه أو على مستويات مختلفة. كما أنها تلبي الحاجة إلى الثقة والعلاقة التبادلية لدى أولئك المتضررين بشدة من الإخفاق الواضح في أداء المؤسسات الدولية والوطنية.

وفي هذا السياق، قد تكون «فلسفة اقتصاد الاكتفاء»[٤] نهجًا إنمائيًّا قادرًا على تعزيز جهود التعافي في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-١٩، استنادًا إلى أهداف التنمية المستدامة. وتهدف هذه الفلسفة إلى تحقيق رفاه مستدام في أربعة مناحٍ للحياة؛ الاقتصادي، والبيئي،

(٣) في حقيقة الأمر، إن المبادرة الأكثر أهمية هي تحمل مسئولية إمدادات الطاقة المحلية؛ حيث يمكن للمدن في جميع أنحاء أوروبا – على سبيل المثال – أن يكون لها تأثير قوي. ويرجع ذلك إلى ارتباط أكثر من ٨٠٪ من انبعاثات الغازات الدفيئة في هذا الجزء من العالم بالأنشطة الحضرية، انظر:

Martin Jänicke, *Accelerators of Global Energy Transition: Horizontal and Vertical Reinforcement in Multi-Level Climate Governance, IASS Working Paper* (Potsdam: Institute for Advanced Sustainability Studies, 2013): 12.

(٤) Sufficiency Economy Philosophy (SEP).

والمجتمعي، والثقافي؛ وذلك من خلال تحقيق التقدم مقترنًا بالتوازن، خاصة في المستويات الأدنى من الحوكمة التي تركز على الأفراد والمجتمعات.

ومن ثم، تهدف هذه الورقة البيضاء[٥] إلى مناقشة ضرورة إعادة بناء نماذجنا الاجتماعية فيما بعد جائحة كوفيد-١٩ عبر تحقيق أهداف التنمية المستدامة. والغاية في هذا الشأن هي إدراك المسارات المحتملة الجديدة للتنمية التي تركز على العوامل البشرية. وذلك من خلال تقديم نموذج فلسفة اقتصاد الاكتفاء الذي يستند إلى نهج محوره الإنسان، طامحًا نحو تمكين الأفراد والمجتمعات، وتحقيق التوازن بين التقدم الاقتصادي، والحماية البيئية، وأيضًا الاحتياجات البشرية.

(٥) الورقة البيضاء White Papers هي اصطلاح يستخدم للإشارة إلى تقرير أو دليل يخبر القراء بإيجاز عن قضية معقدة، ويقدم رؤية الكاتب في هذا الشأن. ويُراد بها مساعدة القارئ على فهم مسألة، أو حل مشكلة، أو اتخاذ قرار.

٢. أهداف التنمية المستدامة

تتألف أهداف التنمية المستدامة من مجموعة تضم ١٧ هدفًا عالميًّا و١٦٩ مقصدًا، تمت صياغتها لتكون «خطة لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع»[٦]. أطلقتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠١٥، ومن المحدد بلوغ تلك الأهداف بحلول عام ٢٠٣٠.

وبمعنى آخر، تمثل أهداف التنمية المستدامة محور خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، موجهة كافة المساعي الإنمائية العالمية والإقليمية والقومية والمحلية على مدار السنوات الخمس عشرة القادمة.

وتقر خطة التنمية، التي تشمل الأهداف السبعة عشر، بأن «القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما فيه الفقر المدقع، هو أكبر التحديات العالمية ومطلب لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة»[٧].

قررت الدول الأعضاء بالأمم المتحدة، من خلال اعتمادها خطة ٢٠٣٠، اتخاذ «خطوات جريئة وانتقالية وعاجلة للدفع بالعالم إلى مسار مستدام وقادر على الصمود. ونحن، إذ نشرع في هذه الرحلة الجماعية، نتعهد بعدم إغفال أحد»[٨].

---

(٦) "Take Action for the Sustainable Development Goals", *United Nations Sustainable Development Goals*, www.un.org/sustainabledevelopment/sustainable-development-goals/.

(٧) "Transforming Our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development", *United Nations Sustainable Development Knowledge Platform*, https://sustainabledevelopment.un.org/post2015/transformingourworld.

(٨) المرجع السابق.

تعد أهداف التنمية المستدامة برنامجًا عالميًّا تتبعه وتطبقه كافة الدول في جميع أنحاء العالم، وليس الدول الفقيرة فحسب. ويتطلب تحقيقها جهودًا على جميع الجبهات؛ فلكلٍّ من الحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع المدني والأفراد في كل مكان دور مهم في ذلك. ولهذا السبب، أُتيحت أهداف التنمية المستدامة في صيغة يسهل فهمها.

ووفقًا لتقرير «خطة عمل للتنمية المستدامة» الذي أعدته شبكة الحلول المستدامة، فإن أهداف التنمية المستدامة لها بعد عالمي؛ حيث ينبغي تطبيقها في الدول الغنية والفقيرة على حدٍّ سواء. كما أنها تستهدف الحكومات بجميع مستوياتها، بالإضافة إلى قطاع الأعمال والمجتمع المدني. وهذا لا يعني أن كل هدف لا بد أن يكون «هدفًا ممتدًّا» ليناسب كل دولة. علاوة على ذلك، يشير التقرير إلى أنه «لا بد أن تتسم أهداف التنمية المستدامة بالمرونة؛ لتعكس بصورة أفضل توافق الآراء العالمي الآخذ في التطور، ولكن دون أن تُخفض حد طموحاتها»[٩].

تُعرف أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر بأنها مستقلة وذات قاعدة عريضة، وتحوي مجموعة من المقاصد تُقاس عبر مجموعة مؤشرات. وبهذا، يوجد ١٦٩ مقصدًا، لكلٍّ منها ما بين مؤشر واحد إلى ثلاثة مؤشرات، بإجمالي عدد ٢٣٢ مؤشرًا معتمدًا؛ لقياس التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتتألف عناوين أهداف التنمية المستدامة من عبارات عدد كلماتها يتراوح ما بين كلمتين إلى أربع كلمات لتعريف كل هدف، وتأتي مرتبطة ارتباطًا مباشرًا بالصياغة الدقيقة لتوصيفات الأهداف المدونة في جملة واحدة، على النحو الآتي:

(٩) "V. Framing Sustainable Development Goals", in *An Action Agenda for Sustainable Development: Report for the UN Secretary-General* (n.p.: Sustainable Development Solutions Network, *2014*): resrep15862.8/stable/org.jstor.www *26*, online e-book.

الهدف الأول: القضاء على الفقر

«القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان» .

الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع

«القضاء على الجوع، وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسَّنة، وتعزيز الزراعة المستدامة» .

الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه

«ضمان تمتُّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار» .

الهدف الرابع: التعليم الجيد

«ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلُّم مدى الحياة للجميع» .

الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين

«تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين كل النساء والفتيات» .

الهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية

«ضمان إتاحة المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع، وإدارتها إدارة مستدامة» .

الهدف السابع: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

«ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة» .

الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد

«تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع» .

الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

«إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار» .

الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة

«الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها» .

الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة

«جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة» .

الهدف الثاني عشر: الاستهلاك والإنتاج المسئولان

«ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة» .

الهدف الثالث عشر: العمل المناخي

«اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره من خلال تنظيم الانبعاثات، وتعزيز التطورات في مجال الطاقة المتجددة» .

الهدف الرابع عشر: الحياة تحت الماء

«حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام؛ لتحقيق التنمية المستدامة» .

الهدف الخامس عشر: الحياة في البر

«حماية النظم الإيكولوجية البرّية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي» .

الهدف السادس عشر: السلام والعدالة

«تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة من أجل التنمية المستدامة، وتوفير الوصول إلى العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات» .

الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

«تعزيز وسائل التنفيذ، وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة» .

١.٢ وضع سياق أهداف التنمية المستدامة

لكي نضع سياقًا مناسبًا لهذا النقاش، يجدر بنا فهم دور «أهداف التنمية المستدامة» في الحوكمة العالمية، والعملية التاريخية التي مر بها تنفيذها منذ إطلاق الأهداف السابقة لها المعروفة بالأهداف الإنمائية للألفية.

بادئ ذي بدء، يمكن القول إن الحالات المتزايدة لانعدام المساواة والتأثيرات الاجتماعية الأعمق الناجمة عن الليبرالية الجديدة والعولمة، تقتضي تبني مناهج جديدة للتنمية البشرية فيما يتعلق بالتعاون الدولي.

في عام ٢٠٠٠، أُطلقت خطة اجتماعية مبتكرة عبر الأهداف الإنمائية للألفية، جاء التركيز فيها على قضايا البيئة، والتنمية البشرية، والمساواة بين الجنسين والمساواة بين الأعراق، وغيرها . وكان هدفها إلزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتطوير مستقبل أفضل للمجتمع الدولي.

تضمنت خطة الأهداف الإنمائية للألفية نقطة انطلاق؛ لتحسين مفهوم التنمية البشرية على مستوى الكوكب، إلا أن تحقيق هذه الأهداف تأثر بفعل مجموعة أحداث غيرت الفهم المعتاد للنظام العالمي في سنوات قليلة. ومن بينها الهجمات الإرهابية على أغلب الدول الغربية المتقدمة، وصعود الدول النامية على الساحة السياسة الدولية، والأزمة الاقتصادية عام ٢٠٠٨. هذا بالإضافة إلى عوامل عالمية هيكلية أخرى نشأت حديثًا؛ مثل الأزمة البيئية،

التي عزز من ظهورها المشاكل المتعلقة بتغير المناخ والحالات المتزايدة لانعدام المساواة، وأنماط الاستهلاك غير المقيد، على مستوى العالم.

ورغم تعدد أوجه النقد الموجه للأهداف الإنمائية للألفية حول انخفاض قابليتها للتنفيذ ومستوى تأثيرها[١٠]، إلا أنها أسست إطار عمل مهمًا للحوكمة العالمية؛ فهي تسعى إلى تحقيق التقارب بين القوى في النظام الدولي بهدف خلق أجواء من التعاون والتضامن بين الجهات المعنية المتعددة. وبتجاوزها للتعهدات السياسية الدولية المنتشرة، التي لا يتم دائمًا التنسيق فيما بينها؛ فقد أثبتت الأهداف الإنمائية للألفية إمكانية وضع خطة عالمية موحدة بشأن التنمية الاجتماعية والبشرية.

وبالتالي، مثلت الأهداف الإنمائية للألفية علاقة ترابط بين العوامل الاجتماعية والسياسية التي قدمت مبادرة ناشئة، على المستوى العالمي؛ لتحسين البعد الاجتماعي للعولمة. وكان ذلك من خلال وضع إطار عمل للحوكمة العالمية، يتسم بالتعددية الثقافية وتعدد الأجناس، وكان هدفه مواجهة منطق الإقصاء الذي قدمه المشروع الليبرالي الجديد المهيمن على النظام الدولي.

منذ عام ٢٠١٢ فصاعدًا، كثفت الأمم المتحدة من ترويجها لإطلاق حوار عالمي مع مختلف الجهات المعنية وأصحاب المصلحة من أجل صياغة أهداف إنمائية جديدة لما بعد عام ٢٠١٥. وفي سبتمبر عام ٢٠١٥، أطلقت أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر بموجب وثيقة «تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠». وكان الهدف منها تناول الأهداف الإنمائية للألفية تناولاً تفصيليًا، وتوسيع نطاقها، التي جاءت بمثابة اقتباس للخطة العالمية بشأن التنمية الاجتماعية والبشرية؛ لمسايرة التحديات الجديدة على مستوى العالم.

(١٠) يوضح روب فان تولدر أن محتوى الأهداف الإنمائية للألفية لم يكن طموحًا بما يكفي لدعم التغيير العالمي المطلوب فيما يخص التنمية المستدامة. وكانت هذه الأهداف عبارة عن «أهداف بلا وسائل»؛ حيث اتسمت بالغموض نسبيًا دون وجود مؤشرات دقيقة للقضايا الداخلية في البلدان، مع استبعاد قضايا مهمة مثل الاستدامة البيئية المتعلقة بتدفقات الاستهلاك والإنتاج، انظر:

Rob van Tulder, *Business and the Sustainable Development Goals: A Framework for Effective Corporate Involvement* (Rotterdam: Erasmus University. Rotterdam School of Management, 2018).

في بادئ الأمر، جرت عملية بناء أهداف التنمية المستدامة في مجموعة العمل المفتوحة بالأمم المتحدة، وذلك تزامنًا، ودون التلاقي دائمًا، مع المناقشات الدائرة حول التمويل وخطة التنمية الأكبر لما بعد عام ٢٠١٥. علاوة على ذلك، تضمنت هذه المفاوضات أيضًا جلسة مشاورات بين وجهات نظر متعددة (من منظور الأمم المتحدة، ومنظور إقليمي، وآخر وطني)، بالإضافة إلى إقامة منصة إلكترونية؛ للوصول إلى شريحة أوسع نطاقًا من الجمهور. وجاء ذلك كاشفًا عن عملية مطولة تتسم بالانفتاح والشفافية، مع عدد كبير من الجهات المعنية وعبر مستويات متنوعة من النقاشات أسفرت في النهاية عن مجموعة مكونة من ١٧ هدفًا للتنمية المستدامة، و١٦٩ مقصدًا[١١]، وفقًا لما سبق ذكره.

كما تمتاز أهداف التنمية المستدامة، مقارنة بالأهداف الإنمائية للألفية، بأن عملية بنائها أكثر استيعابًا وأفقية؛ حيث تضمنت منظومة الأمم المتحدة كاملة، والدول الأعضاء، وكثيرًا من الجهات المعنية وأصحاب المصلحة من المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، والرأي العام. وتوصلت في النهاية إلى مقترح شامل بالأهداف والمقاصد؛ للتعجيل بالخطط التي من شأنها تحويل العالم نحو مسارات إنمائية أكثر استدامة.

(١١) Casey Stevens and Norichika Kaine, "The Transformative Potential of the Sustainable Development Goals (SDGs)", *International Environmental Agreements: Politics, Law and Economics* 16, no. 3 (Spring 2016): 393-396.

وفي حين أن الأهداف الإنمائية للألفية السابقة تبلورت بالأساس في الأمانة العامة للأمم المتحدة، جاءت الموافقة على أهداف التنمية المستدامة في إطار عملية عامة تضمنت على الأقل ٧٠ حكومة، بالإضافة إلى مجموعة ممثلين من المجتمع المدني[١٢] . وبالتالي، يمكن النظر إلى أهداف التنمية المستدامة باعتبارها تفاعلاً بين القوى يمثل التحولات التي شهدها النظام الدولي، ويتصف بتنوع وتعدد قنوات الحوار وصناع القرار فيها .

وبتجسيد أهداف التنمية المستدامة لتحولات المجتمع الدولي واهتماماته المتعددة، فقد راعت في مرحلة بنائها تضمين حوار إنساني؛ لوضع مجموعة متكاملة من الأهداف تشمل الاستدامة البيئية والشواغل الاجتماعية، مع وضع خطة القضاء على الفقر في صميم الحوكمة والسياسات الدولية. والهدف من ذلك هو توفير إمكانية تحويل المسارات السائدة المتبعة في معالجة التحديات العالمية[١٣] .

وكانت الفكرة من وراء أهداف التنمية المستدامة هي التطرق إلى القضايا السياسية والحساسة المدرجة في الخطة العالمية، تلك التي لم تتصد لها الأهداف الإنمائية للألفية بشكل صريح. كما تعتزم أهداف التنمية المستدامة التوسع في محتوى الأهداف الإنمائية للألفية، وليس إعادة صياغتها فحسب. وذلك على سبيل المثال بالخوض في موضوعات تتعلق بالأبعاد البيئية والربط بينها وبين المناحي الاجتماعية المختلفة؛ مثل الحد من حالات اللا مساواة، والاستهلاك المسئول، وغيرها ، التي تنعكس على النموذج الاقتصادي الذي تتبعه الدول المتقدمة والنامية.

(١٢) Jeffrey D. Sachs, “From Millennium Development Goals to Sustainable Development Goals”, *Lancet* 379, no. 9832 (June 2012): 2206-2211.

(١٣) David Griggs *et al*., “Sustainable Development Goals for People and Planet”, *Nature* 495 (2013): 305-307, online e-article, https://www.nature.com/articles/495305a.

وبالنظر إلى وضعها العالمي الآخذ في التدهور، كان هناك إجماع حول الحاجة إلى تأكيد الملامح البيئية لأهداف التنمية المستدامة باعتبارها هدفًا أساسيًّا من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والبشرية، لتصبح مركزًا للترابط بين الأحكام والمقاصد المختلفة لأهداف التنمية المستدامة. وعلى سبيل المثال، كان رأي غالبية الأوساط العلمية وجوب تضمين الحدود البيئية لهذا الكوكب ضمن أهداف التنمية المستدامة[١٤].

علاوة على ذلك، ترتكز أهداف خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ومقاصدها على عملية تصاعدية، من أسفل لأعلى، يتعاون فيها كثير من أصحاب المصلحة. وتتضمن مؤشرات كميَّة ونوعية؛ لقياس مدى التقدم المحقق فيها، والسعي نحو قدر أكبر من مصادر التمويل بهدف تفعيل تلك الأهداف عمليًّا.

وكنتيجة منطقية لوضع أهداف التنمية المستدامة لأحكامها بما يساير التحديات الحقيقة والناشئة التي تواجهها الإنسانية، فإنها بذلك تهدف إلى إضفاء الشرعية لنفسها ديمقراطيًّا في سياق ديناميكية العالم المُعَوْلَم، وأيضًا إلى منح الحوكمة العالمية مسارًا يتسم بالفاعلية والقدرة على الصمود من خلال عملية تحديد أهداف، تتمحور حول علاقات الترابط بين المشاكل المختلفة المتعلقة بالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية للتنمية المستدامة.

(١٤) Lidia Brito, "Analyzing Sustainable Development Goals", *Science* 336, no. 6087 (June 2012): 1396; melissa Leach *et al*., "Transforming Innovation for Sustainability", *Ecology and Society* 17, no. 2 (2012).

٣. أهداف التنمية المستدامة وجائحة كوفيد-١٩

تُظهر جائحة كوفيد-١٩ الارتباط الوثيق بين الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة؛ الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والثقافية. وبذلك، فإنه لا يمكن فصل ردود الأفعال إزاء آثار الجائحة عن أهداف التنمية المستدامة.

وتبدو المعلومات والبيانات الناشئة حول تأثير الجائحة في إنجاز أهداف التنمية المستدامة مثيرة للقلق. فعلى سبيل المثال، تتنبأ منظمة اليونسكو بأن الآثار ستنال نحو ١,٢٥ مليار طالب، بما يشكل عقبة، تدعو إلى التفكير، أمام إتمام الهدف الرابع للتنمية المستدامة الخاص بالتعليم. بينما تُقدر منظمة العمل الدولية أن نحو ٢٥ مليون شخص تقريبًا قد يصبحون عاطلين عن العمل، وأن أغلب أولئك العاملين بالأنشطة غير الرسمية سيعانون أكثر في ظل انعدام الحماية الاجتماعية.

وفي كثير من أنحاء العالم، تتسارع وتيرة آثار الجائحة؛ بسبب جملة من القضايا المتعلقة بتحقيق مقاصد توفير المياه النظيفة، وخدمات الصرف الصحي (الهدف السادس)؛ وبغياب النمو الاقتصادي المستدام والشامل، والافتقار إلى العمل اللائق (الهدف الثامن)؛ ووجود كثير من أوجه عدم المساواة (الهدف العاشر)؛ والفقر (الهدف الأول)؛ وانعدام الأمن الغذائي (الهدف الثاني). ويتنبأ البنك الدولي بأن جائحة كوفيد-١٩ ستزج بنحو ١١ مليون شخص إلى دائرة الفقر.

ومن ثم، يجب أن تكون إعادة بناء نماذجنا الاجتماعية في عالم ما بعد كوفيد-١٩ عادلة اجتماعيًا واقتصاديًا؛ وذلك لتهيئة قدرة عالمنا على الصمود وإعداده لمواجهة الأزمات في المستقبل. وبهذا الترتيب للأفكار، فإنه من المهم أن تكون النقاشات الدائرة حول «التعافي الأخضر» مشمولة بنماذج مستدامة وعادلة وقادرة على الصمود؛ لإعادة بناء مجتمع مزدهر.

كما أن وجود مخاطر نظامية ترتبط بحماية حياة الإنسان وضمانها، يقتضي تحولًا جذريًا في الأسلوب الذي يتعين على الإنسانية إتباعه في تخطيط الحوكمة الاجتماعية وإدارتها على المستويين الوطني والعالمي. وبهذا المعنى، فقد كشفت جائحة كوفيد-١٩ عن قدرة مجتمعنا على تحويل نفسه بين يوم وليلة، وأن الوقت صار أفضل للتَّوَجه في مسار التغيير المستدام.

ويتحتم علينا تنمية مفهوم التضامن العالمي عبر أهداف التنمية المستدامة، بتعزيز الإجراءات التعاونية ضمن عالم مترابط يتجه إلى العولمة، بدلًا من الإصرار على العمل في منظومة سياسية قائمة على نظام مبعثر من دول ذات سيادة عاجزة عن التنسيق بين الجهود الرامية إلى مواجهة المخاطر النظامية العالمية. وفي النهاية، ينبغي معالجة المخاطر النظامية العالمية من خلال إحداث تغييرات نظامية عالمية.

ومن المؤكد أن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يقودنا في مسار قادر على الصمود وأكثر إنصافًا من أجل مواجهة المخاطر العالمية النظامية؛ مثل الأمراض المعدية الناشئة، وتغيُّر المناخ، والتدهور البيئي، والفقر المُدْقع، وغيرها من التحديات التي تقف أمام التعافي في عالم أفضل وأكثر أمنًا.

كشفت جائحة كوفيد-١٩ عن ضعفٍ في أنظمة الصحة العالمية. وهو ما يُقَوِّض احتمالية بلوغ الهدف الثالث للتنمية المستدامة (الصحة الجيدة) بحلول عام ٢٠٣٠. بل وينال تأثيره جميع الأهداف الأخرى أيضًا. وفي الواقع، يعد التقدم في تحقيق الهدف الثالث تطورًا في قدرة

مؤسساتنا على الإنذار المبكر، والحد من المخاطر، وإدارة حوكمة الكوارث الصحية بصورة أفضل، وغيرها من المخاطر النظامية العالمية ككل.

وفي ظل حالة الطوارئ والإغلاق التام التي كانت من نتائج جائحة كوفيد-١٩، أُتيحت الفرصة للتحقق من وقوع انخفاض حاد في معدل الانبعاثات والتلوث عالميًّا. فعندما تبدأ الدول في إعادة تشغيل اقتصاداتها، لا بد أن تكون معايير الاستدامة في صلب جهودنا نحو التعافي، استمرارًا منا في الانتقال إلى الطاقة منخفضة الكربون والقادرة على التكيف مع تغير المناخ. وذلك بدلًا من الاستمرار في الحلقة المفرغة السابقة من التدهور البيئي، وفقدان التنوع البيولوجي، وتفشي الأمراض المعدية حيوانية المنشأ.

أما الأخذ بخيار «التعافي البني»، بدلًا من الاستثمار في النمو المستدام، فهو يتوقف على طريقة معالجة المجتمعات البشرية للمخاطر الفورية وطويلة الأجل الناشئة عن جائحة كوفيد-١٩. ولذلك، يجب أن يكون تركيز استجابة العالم للجائحة على معالجة العوامل المتسببة في ذلك من خلال تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ لاستعادة الازدهار، وإعادة هيكلة مجتمعنا في مسار أسلم وأكثر أمانًا وإنصافًا واستدامة.

ومن منظور الحوكمة، فيقدم هذا المسار نطاقًا واسعًا للتجريب والاختيار والتعلُّم عبر المنظمات الاجتماعية، مركزًا الاهتمام على إيجاد أوجه تآزر بين التفاعلات الإيجابية القائمة بين أهداف التنمية المستدامة، ومعالجة الآثار السلبية لها والحد منها. ويجب أن يكون المنهج الحاكم في تحقيق هذه الأهداف ومقاصدها داعمًا للابتكار والتكيُّف والجدارة بالثقة، بالإضافة إلى تعزيزه لدرجات التعاون بين الجهات المعنية المتعددة؛ ولإنجاز مزيد من النتائج الأكثر نفعًا وإنصافًا واستدامة على المستويات المختلفة للحوكمة[١٥].

(١٥) Daniel H. Cole, "Advantages of a Polycentric Approach to Climate Change Policy", *Nature Climate Change* 5 (2015): 115.

ومن ثم، تستدعي التحديات التي تواجه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بذل جهود تجريبية من أجل تقديم تحليلات مقارنة للنتائج في أنظمة أيكولوجية محددة، بما ييسر عملية تقييم تكاليف الاستراتيجيات وفوائدها؛ لضمان فعالية تكامل السياسات، وبالتالي يعزز من إيجاد حلول سهلة التكيُّف لآليات الحوكمة بهدف خلق مناخ من الثقة الحقيقية.

ومن خلال عمليات التعلُّم والمعرفة في مجالات الحوكمة المختلفة، تسهم هذه النتائج في قياس التقدُّم المحقق في أهداف التنمية المستدامة بشكل فعَّال، وذلك من خلال توفير إطار مستدام لتكامل الأهداف والمقاصد، يتسم بالقدرة على الصمود. هذا بالإضافة إلى أنها تعزز إنجازات كثير من الوحدات الموازية لبعضها البعض في مناطق مختلفة، خاصة على المستوى المحلي القادر على تكييف السياسات المبتكرة بما يتناسب مع سياقه المحلي على أفضل وجه.

ووفقًا لجريجز وآخرين، تمارس الشروط والطموحات المحلية دورًا استراتيجيًّا في الطريقة التي ترغب الدول الوطنية الاستجابة بها للتحديات الناجمة عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. فهي بمثابة عنصر تصاعدي، من أسفل إلى أعلى، تنشأ عنه ملكية محلية للحلول إزاء التعبيرات المحلية للأهداف والمقاصد، وإن كانت من المرجح أن تفي بالنوايا العالمية[١٦].

إن اكتساب المعرفة المحلية، إلى جانب التعلُّم من أولئك المنخرطين في مجال التعلُّم بالمحاولة والخطأ، يقدم آليات فنية للرصد المتبادل والتعلُّم، وتكييف استراتيجيات الحوكمة المحسَّنة[١٧]. ويعد مفهوما التعلُّم والمعرفة ركنين أساسيين من فلسفة اقتصاد الاكتفاء ونهجها الإنمائي محوره الإنسان، ويهدف إلى تمكين الشعوب والمجتمعات، وتحقيق التوازن بين التقدم الاقتصادي والحماية البيئية، بل واحتياجات البشر أيضًا.

---

(١٦) David Griggs *et al*., "An Integrated Framework for Sustainable Development Goals", *Ecology and Society* 19, no. 4 (2014), online e-article, www.ecologyandsociety.org/vol19/iss4/art49/.

(١٧) Elinor Ostrom, "Polycentric Systems for Coping with Collective Action and Global Environmental Change", *Global Environmental Change* 20, no. 4 (October 2010): 552.

وفي إطار فلسفة اقتصاد الاكتفاء، لا بد أن تكون الكيانات المحلية؛ مثل القرى، والأحياء . . . إلخ، ذاتية الاكتفاء نسبيًّا، مع تطبيق شروط المعرفة والفضائل (المبادئ الأخلاقية)، كما سيتم مناقشته في الفصل التالي. وتعد هذه الشروط بمثابة الأسس النوعية لتنفيذ نموذج إنمائي، يساير أهداف التنمية المستدامة، جامعًا بين التقدم والتوازن.

علاوة على ذلك، تنهض «الشراكة العالمية» بوظيفة مهمة في هذا السياق؛ وذلك بكونها سمة مبتكرة لأهداف التنمية المستدامة[١٨] تهدف إلى دراسة استراتيجيات الحوكمة العالمية للنهوض بالسياسات العامة والجهود الذاتية من أجل تحقيق خطة استدامة طموحة للتنمية الاجتماعية والبشرية[١٩].

وسيكون تطوير العلاقات والتشبيك بين الجهات المعنية في القطاع العام والقطاع الخاص، وداخل القطاع الخاص، حاسمًا لأداء حوكمة أهداف التنمية المستدامة. فهو يربطها بجوانب الحياة الأربعة؛ الاقتصادي، والبيئي، والاجتماعي، والثقافي، وبآمال تحقيق الرفاه التي تقدمها فلسفة اقتصاد الاكتفاء من أجل تعزيز الشراكات العالمية.

(١٨) Maarten Hajer *et al*., "Beyond Cockpit-ism: Four Insights to Enhance the Transformative Potential of the Sustainable Development Goals", *Sustainability* 7, no. 2 (2015): 1651-1660.

(١٩) Stevens and Kanie, "The Transformative Potential of the Sustainable Development Goals": 393-396.

٤. فلسفة اقتصاد الاكتفاء

تستمر حكومة تايلاند في تعزيز جهودها لتطبيق فلسفة اقتصاد الاكتفاء من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتعد فلسفة اقتصاد الاكتفاء، أو فكر الاكتفاء، إحدى عمليات صناعة القرار التي تتسم بالعملية وبساطة التنفيذ والمرونة في التصدي للتحديات المختلفة[٢٠]. كما يمكن تعريفها بأنها نهج إنمائي محوره الإنسان، يهدف إلى تمكين الأفراد والمجتمعات، وتحقيق التوازن بين التقدم الاقتصادي، والحماية البيئية، بل وتلبية الاحتياجات البشرية.

وسواءٌ أكان الأمر يتعلق بمستهلك يختار ما يود شراءه، أم رجل أعمال يصدر قرارًا حيال إجراء تشغيلي معين، أم رجل سياسة يقرر بشأن السياسات العامة؛ فإن فلسفة اقتصاد الاكتفاء تقتضي أن تكون القرارات شاملة وفعالة التكلفة وصديقة للبيئة.

---

(٢٠) *Sufficiency Economy Philosophy: Thailand's Path towards the Sustainable Development Goals* (Kingdom of Thailand: Ministry of Foreign Affairs, 2017), online e-book, https://data.opendevelopmentmekong.net/dataset/ae9eb825-d327-4953-ab65-10060cd96ffc/resource/adacab88-fcf3-4cf0-8751-7363ba26afee/download/sep_thailands_path_towards.

١.٤ خلفية تاريخية

إن التحليل الموجز للخلفية التاريخية لتطور فلسفة اقتصاد الاكتفاء، أمر مهم لفهم ديناميكية هذه الفلسفة، بدءًا من المنظور المؤسسي إلى تطبيقها بصورة أكثر عملية، بالإضافة إلى الإطار النظري الذي يتضمن مفهوم تلك الفلسفة ومبادئها وشروطها .

ففي عام ١٩٧٤، استحدث ملك تايلاند معايير الاستدامة في المشروعات القومية للتنمية، التي كانت بمثابة الخطوة الأولى نحو فلسفة اقتصاد الاكتفاء:

«ينبغي أن تكون عملية التنمية الاقتصادية تدريجية؛ فيجب أن نبدأ بتعزيز أساسنا الاقتصادي بالتأكد أن أغلبية السكان لديهم ما يكفيهم للعيش به. وبمجرد تحقيق تقدم منطقي في ذلك، يجب حينئذٍ أن نبدأ في اتخاذ الخطوات التالية، وذلك من خلال السعي نحو تحقيق مستويات أخرى من التنمية الاقتصادية أكثر تقدمًا»[٢١] .

إلا أن مفهوم «فلسفة اقتصاد الاكتفاء» لم يُصغ ويُطبق كنهج للحوكمة على مستوى الفرد والمجتمع والدولة ككل، إلا في عام ١٩٩٧ إبّان الأزمة المالية الآسيوية، وتأكيدًا على صلتها بمفهوم «الطريق الوسط» حيث إن:

---

(٢١) Bhumibol Adulyadej (King of Thailand), "Royal Speech on Wednesday, December 4, 1974", in *Royal Speech [sic.] Given to the Audience of Well Wishers on the Occasion of the Royal Birthday Anniversary at the Dusidalai Hall, Chitralada Villa, Dusit Palace, on December 4, 1974, 1975, 1976, 1977, 1978* (Bangkok: Amarin Printing and Publishing, 1998).

«اقتصاد الاكتفاء هو فلسفة تؤكد أهمية مفهوم الطريق الوسط باعتباره المبدأ الأساسي للعامة في انتهاج السلوك المناسب على جميع المستويات. وينطبق ذلك على مستويات سلوك الفرد والعائلة والمجتمع، وعلى اختيار استراتيجية إنمائية متوازنة للدولة بهدف التجديد؛ مسايرةً لقوى العولمة، وفي الوقت ذاته الوقوف كحاجز صد تجاه ما ينشأ من تقلبات وصدمات حتمية. والاكتفاء يعني الاعتدال وإيلاء العناية الواجبة باختلاف الأنماط السلوكية، إلى جانب ضرورة وجود حماية كافية من الصدمات الداخلية والخارجية. ولتحقيق ذلك، يتحتم إتباع الحيطة عند تطبيق المعرفة. وبوجه خاص، يجب التعامل بتأنٍ كبير أثناء استخدام نظريات ومنهجيات التخطيط والتنفيذ. وفي الوقت ذاته، من الضروري تقوية النسيج الأخلاقي للدولة بحيث يلتزم الجميع – خصوصًا المسئولين السياسيين والمسئولين العموميين والتكنوقراطيين ورجال الأعمال ورجال المال – بمبادئ الصدق والنزاهة أولًا وقبل كل شيء. كما أن اتباع نهج متوازن يجمع بين الصبر والمثابرة والدأب والحكمة والحيطة، أمر لا غنى عنه من أجل التعامل بشكل ملائم مع التحديات الناشئة عن التغيرات السريعة وواسعة النطاق على المستوى الاجتماعي/ الاقتصادي والبيئي والثقافي؛ نتيجةً للعولمة»[٢٢].

في عام ١٩٩٩، وبعد مرور عامين، حظي مفهوم «الاكتفاء» بمزيد من التوضيح باعتباره آلية تحصين ذاتي لتحقيق حماية كافية من التأثيرات الناجمة عن التغيرات الداخلية والخارجية، مع تسليط الضوء على الحاجة إلى تأسيس أسلوب حياة قائم على مبادئ الصبر والمثابرة والدأب والحكمة والحيطة التي لا غنى عنها من أجل تحقيق توازن اجتماعي؛ للتعامل بشكل ملائم مع التحديات الناشئة عن التغيرات السريعة وواسعة النطاق على المستوى الاجتماعي/ الاقتصادي والبيئي والثقافي عالميًا. ويتعين تحقيق هذا التوازن الاجتماعي على مستويات مختلفة، بدءًا

(٢٢) Nattapong Thongpakde, *Thailand's Economic Development and the Philosophy of Sufficiency Economy* (n.p., 2005).

من مستوى العائلات والمجتمعات حتى مستوى الدولة ككل، وذلك فيما يتعلق بالتنمية والإدارة بهدف التجديد؛ مسايرةً لقوى العولمة[٢٣].

وفي الآونة الأخيرة بدأ تدويل مفهوم فلسفة اقتصاد الاكتفاء وإقراره من قِبَل الأمم المتحدة. ففي عام ٢٠٠٦، استعرض الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة؛ كوفي عنان تطبيق فلسفة اقتصاد الاكتفاء في تايلاند باعتبارها نموذجًا للتنمية يهدف إلى حماية الفئات الأكثر عوزًا في المجتمع، ومثالًا على أفضل الممارسات التي تتماشى مع حقوق الإنسان:

«إن لفلسفة اقتصاد الاكتفاء الخاصة بجلالتكم، التي تركز على مبادئ الاعتدال والاستهلاك المسئول والقدرة على التصدي للصدمات الخارجية، أهمية عظيمة بجميع أنحاء العالم خلال عصر العولمة المتسارعة تلك. كما أنها تعزز جهود الأمم المتحدة الهادفة إلى خلق مسار مستدام للتنمية محوره الإنسان»[٢٤].

فمنذ عام ١٩٩٧، أُدرجت فلسفة اقتصاد الاكتفاء ضمن الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في تايلاند. بينما تحظى بالاعتراف حاليًا فيما يتعلق بإدارة المخاطر، بوجه خاص، في ظل التغييرات الاجتماعية/ الاقتصادية والبيئية، وذلك من أجل تحقيق التنمية المستدامة للدولة، وبالتالي بناء مجتمع تعاوني يتسم بالسعادة والمساواة والعدالة والقدرة على الصمود أمام التغييرات، إلى جانب اكتساب قدرات عالية على التكيُّف لاستيعاب الصدمات[٢٥].

وقد حظيت فلسفة اقتصاد الاكتفاء باهتمام المجتمع الدولي وعنايته؛ حيث طُبّق نموذجها بدول مختلفة، ليس فقط في آسيا، بل أيضًا في أمريكا اللاتينية وإفريقيا. كما وضَعت بعض

---

(٢٣) His Majesty's Principal Private Secretary.

(٢٤) Kofi Annan, Statement by UN Secretary-General, Award Ceremony, 2006.

(٢٥) Kulvadee Kansuntisukmongkol, "Philosophy of Sufficiency Economy for Community-based Adaptation to Climate Change: Lessons Learned from Thai Case Studies", *Kasetsart Journal of Social Sciences* 38, no. 1 (January–April 2017): 56-61.

المؤسسات التايلاندية مجموعة من البرامج والدورات التدريبية المتميزة. ومن بين تلك المؤسسات وكالة التعاون الدولي التايلاندية TICA التي تُنظم دورة تايلاند الدولية السنوية للتدريب، بالشراكة مع عدة جامعات وكيانات أخرى[٢٦].

(٢٦) "The Annual International Training Courses (AITC)", *Thailand International Cooperation Agency (TICA)*, https://tica-thaigov.mfa.go.th/en/content/28934-the-annual-international-training-courses-(aitc)?cate=5d7da8d015e39c3fbc007424.

٢.٤ المبادئ والشروط

تستند فلسفة اقتصاد الاكتفاء إلى ثلاثة مبادئ متداخلة ومترابطة تمارس دورًا في تحليل الأوضاع، وتعريف الأهداف، ووضع الخطط، واتخاذ القرارات على جميع مستويات المجتمع[٢٧]:

الاعتدال: هو مبدأ مطلوب من أجل توفير الحماية الكافية من الصدمات الخارجية والداخلية من خلال التخطيط والتنفيذ. والاعتدال أيضًا يعني الاكتفاء عند مستوى لا نقدم فيه على شيء أقل أو أكثر من اللازم على حساب المرء نفسه أو الآخرين. فعلى سبيل المثال، الإنتاج والاستهلاك بمستوى معتدل وبحسب موارد المرء المالية. وبتطبيق ذلك على أهداف التنمية المستدامة، فهذا يعني أنماطًا أقل إسرافًا من الاستهلاك والإنتاج (الهدف الثاني عشر)؛ والحد من استخدام الوقود الأحفوري (الهدف السابع)؛ والإدارة المستدامة للبحار (الهدف الرابع عشر)؛ وللنظم الإيكولوجية البرّية (الهدف الخامس عشر)[٢٨].

العقلانية: ينبغي التحلي بالعقلانية عند اتخاذ القرارات المتعلقة بدرجة الاكتفاء، مع الأخذ في الاعتبار العوامل ذات الصلة والتحسُّب بعناية للنتائج المتوقعة من اتخاذ هذا الإجراء وتأثيره في الآخرين وفي العالم ككل. ولمبدأ العقلانية تطبيقات عملية بعدد من القضايا العالمية، مثل تغير

---

(٢٧) *Thailand Human Development Report 2007: Sufficiency Economy and Human Development* (Bangkok: United Nations Development Programme (UNDP), 2007).

(٢٨) "Sustainable Development Goals", *Open Development Thailand*, https://thailand.opendevelopmentmekong.net/topics/sustainable-development-goals/.

المناخ (الهدف الثالث عشر)؛ والمساواة (الهدف العاشر)؛ والعدالة (الهدف السادس عشر)؛ وتنمية مصادر الطاقة النظيفة (الهدف السابع)؛ والحد من التلوث (الهدف الثاني عشر).

الحيطة: هي القدرة على تقييم المخاطر وإدارتها، وعلى مواكبة التأثيرات والتغيرات المحتملة في شتى المجالات، مع الأخذ في الاعتبار الأوضاع المستقبلية محتملة الحدوث. كما أنها تعني أيضًا تحقيق درجة من الكفاءة والاعتماد على الذات قبل المضي قدمًا في الخطوة التالية.

وفي ضوء ذلك، لا بد أن تُنفذ القرارات والأنشطة بدرجة اكتفاء تعتمد على شرطين؛ هما المعرفة، بما فيها كافة أنواع المعرفة في المجالات ذات الصلة، والأخلاقيات (القيم) التي تشير إلى النزاهة والسلوك الأخلاقي والعمل الجاد والأمانة والمثابرة. وإنه بتطبيق هذه المبادئ الثلاثة: الاعتدال، والعقلانية، والحيطة، مقرونةً بشرطي المعرفة والأخلاقيات؛ فإن ذلك يؤدي إلى تحقيق تقدم فيما يتعلق بالاستدامة، وبالتوازن مع مناحي الحياة الأربعة؛ الاقتصادي، والبيئي، والاجتماعي، والثقافية.

تنادي فلسفة اقتصاد الاكتفاء بتحقيق التقدم الاقتصادي تدريجيًا، إلى جانب دعم الأساس الاقتصادي للنظام المرجو تنميته. وبمجرد تحقيق تقدم منطقي في ذلك، يمكن البدء في اتخاذ الخطوة التالية إلى جانب السعي نحو تحقيق مستويات أخرى من التنمية الاقتصادية أكثر تقدمًا. فبالنسبة إلى ملك تايلاند بوميبول أدولياديج، لا يهم أن يكون اقتصاد تايلاند واحدًا من النمور؛ بل الأهم أن يكون اقتصادها مكتفيًا. ومن منظور فلسفة اقتصاد الاكتفاء، يكون الاقتصاد مكتفيًا عندما يكون لدينا ما يكفينا لدعم أنفسنا. ويتوجب على الكيانات المحلية؛ مثل القرى، والأحياء... إلخ، أن تكون مكتفية ذاتيًا بشكل نسبي.

وعلى سبيل المثال، تقدم هذه الفلسفة نظرية جديدة حول بناء نظام زراعي شامل ومستدام بما يحقق الاستخدام الأمثل للأراضي؛ وذلك لمساعدة المزارعين على الاكتفاء ذاتيًا.

وباختصار، ستُقسم الأراضي في المرحلة الأولى أربعة أجزاء بنسبة ١٠:٣٠:٣٠:٣٠؛ بحيث يكون أول ٣٠٪ من الأراضي مخصص لتجميع مياه الأمطار أثناء موسم الأمطار؛ لاستخدامها لاحقًا خلال موسم الجفاف، بهدف الحفاظ على الحيوانات والنباتات بصورة مستدامة. أما ثاني ٣٠٪ من الأراضي، فهو مخصص لزراعة الأرز أثناء موسم الأمطار؛ لأغراض الاستهلاك الأسري خلال العام. أما ثالث ٣٠٪ من مساحة الأراضي فيستخدم في زراعة الفواكة والأشجار المعمّرة والخضراوات وغيرها؛ لأغراض الاستهلاك اليومي، بينما يذهب الفائض للبيع. ويبقى الجزء الأخير من الأراضي بنسبة ١٠٪، وهو مخصص للسكن وتربية المواشي وغيرها.

وبمجرد إتمام المرحلة الأولى، يأتي تشجيع المزارعين في المرحلة الثانية على تشكيل جمعيات تعاونية؛ بهدف تطوير المزارع والأنشطة الزراعية؛ مثل إعداد التربة، والري، وتوفير المياه للزراعة... إلخ، وغيرها من الأنشطة الضرورية للمجتمع؛ مثل تجفيف الأرز، وصوامع الغلال، وبيع المحصول، بما يسهم في رفع مستويات المعيشة في المجتمع من خلال إنشاء مراكز صحية، ومدارس، وغيرها. أما في المرحلة الثالثة، فيجب على المزارعين التواصل مع البنوك والشركات الخاصة؛ للحصول على التمويل للاستثمار في مستوى معيشتهم، ومن ثم خلق المنفعة المتبادلة بين المزارعين والبنوك/ الشركات الخاصة. فيمكن للمزارعين بيع محصول الأرز بسعر مرتفع بسبب قدرة البنوك والشركات الخاصة على الشراء مباشرة من المزارعين (بسعر أقل). كما يمكن للمزارعين أيضًا شراء منتجات استهلاكية بأسعار منخفضة؛ حيث يمكنهم الشراء بكميات كبيرة عبر الجمعيات التعاونية[٢٩].

(٢٩) "Philosophy of Sufficient Economy", *The Chaipattana Foundation*, www.chaipat.or.th/eng/concepts-theories/sufficiency-economy-new-theory.html.

وتعليقًا على تلك المراحل المختلفة، يوضح ويبلسواسدي، وبيبولسرافوت، وبوتراكول، أنه بعد تحقيق المزارعين للأمن الغذائي، يمكنهم التوسع في نطاق عمليات الإنتاج والتحول إلى النشاط التجاري. وأخيرًا، يمكنهم مواصلة توسيع عمليات الإنتاج بالتعاون داخل مجتمعهم من خلال إنشاء متاجر تعاونية أو مصانع طحن الأرز[٣٠].

(٣٠) Chaiyawat Wibulswasdi, Priyanut Piboolsravut and Kobsak Pootrakool, *Sufficiency Economy and Development* (Bangkok: Crown Property Bureau, Sufficiency Economy Research Project, 2010): 23.

٣.٤ فلسفة اقتصاد الاكتفاء وأهداف التنمية المستدامة

تحمل فلسفة اقتصاد الاكتفاء توجيهًا نحو تأسيس أسلوب حياة مستدام، وهو ما يمثل للحكومة التايلاندية منهجًا إنمائيًا يهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. وبعد إطلاق تلك الأهداف، قدم رئيس وزراء تايلاند؛ برايوت تشان-أوتشا مقاربة لخطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ من منظور فلسفة اقتصاد الاكتفاء، مؤكدًا أنه لا يمكن الفصل بين الاستدامة ومفهوم التواضع، بما يعني:

«(. . .) العقلانية في تقييم درجة الاكتفاء، مع الأخذ في الاعتبار العناصر ذات الصلة، والنتائج الممكنة، وحصانة المرء واستعداده لمواجهة التأثيرات والتغيرات المحتملة. ومن بين عوامل اتخاذ القرارات والقيام بأي نشاط، عاملان هما المعرفة والأخلاقيات»[٣١].

وعلى الرغم أن فلسفة اقتصاد الاكتفاء تسهم في النهوض برفاه الإنسان بكافة أبعاده، نلاحظ ما لها من تأثير خاص في خفض معدلات الفقر من خلال مساهمتها في خفض مواطن الضعف لدى المواطنين، وتعزيز قدراتهم، وتغيير حياتهم. وتدلل هذه الجوانب على العلاقة الوثيقة بين فلسفة اقتصاد الاكتفاء، وأهداف التنمية المستدامة بما أن كليهما يسعى إلى تحقيق الأهداف الأساسية نفسها[٣٢].

---

(٣١) Visit of the PM of the Exhibition on "Sufficiency Economy: An Approach to Sustainable Development", *Royal Thai Government*, www.thaigov.go.th/index.php/th/un-en/item.

(٣٢) Prasopchoke Mongsawad, "The Philosophy of the Sufficiency Economy: A Contribution to the Theory of Development", *Asia-Pacific Development Journal* 17, no. 1 (June 2010): 123-143.

يوضح الجدول الآتي – الذي قدمته مؤسسة تايلاند للتنمية المستدامة – العلاقة بين فلسفة اقتصاد الاكتفاء وأهداف التنمية المستدامة. وبناءً على شروط جودة المعرفة والقيم (الأخلاقيات)، ومدى تطبيق مبادئ الإدارة الثلاثة؛ يمكن تحقيق رفاه مستدام في المناحي الأربعة للحياة؛ الاقتصادي، والبيئي، والمجتمعي، والثقافي، من خلال تحقيق التقدم مقترنًا بالتوازن. وينتمي كل هدف من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر لأحد هذه المناحي:

جدول: الاكتفاء من أجل الاستدامة: فلسفة اقتصاد الاكتفاء من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة[٣٣].

(٣٣) "Sufficiency Economy Philosophy for Sustainable Development Goals of Thailand", under "Sustainable Development Goals", *Open Development Thailand*, https://thailand.opendevelopmentmekong.net/topics/sustainable-development-goals/.

تتمتع فلسفة اقتصاد الاكتفاء بنطاق واسع من التطبيق على مستويي الفرد والقطاع الخاص، محليًا وقوميًا. كما أنها يمكن أن تكون نهجًا للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى العالمي[٣٤]. وأخيرًا، فإن الهدف النهائي لفلسفة اقتصاد الاكتفاء هو بناء حصانة اجتماعية ضد النزعة الاستهلاكية الجامحة والصدمات؛ مثل الأزمات الاقتصادية، وتفشي الأمراض المعدية كجائحة كوفيد-١٩، والتدهور البيئي، وتغير المناخ، وغيرها من المخاطر النظامية العالمية ذات الطابع المختلف.

بأخذ هذه القضايا في الاعتبار، تتجه فلسفة اقتصاد الاكتفاء نحو إيجاد حلول تجريبية ومبتكرة تتناسب مع المستويات الأدنى للحوكمة باتباع نهج تصاعدي، من أسفل إلى أعلى، يقوم على المعرفة بالثقافات المحلية وشروطها الجغرافية؛ لمواجهة التحديات الشائعة بشكل أفضل، مع تركيز جهود التنمية على ضرورة تحقيق التوازن بين احتياجات البشر وحماية البيئة.

ومن ناحية أخرى، وضعت فلسفة اقتصاد الاكتفاء منذ تنفيذها، مجموعة من أفضل الممارسات. ومن بين أمثلتها مشروع «تامبون واحد منتج واحد OTOP»[٣٥]؛ لدعم الريادة المحلية والمؤسسات المجتمعية، الذي يُشجع فيه كل مجتمع على البحث عن الهوية المحلية له من خلال اختيار منتج محلي واحد رئيسي، يحصل به على علامة تجارية رسمية كمنتج OTOP، بالإضافة إلى دعم ترويجه على المستويين الوطني والدولي. وتشمل منتجات OTOP كثيرًا من أنواع المنتجات؛ مثل الأغذية، والمشروبات والمشغولات اليدوية، وأدوات الزينة، ومنتجات

(٣٤) "National Voluntary Presentation (NVP) for the Annual Ministerial Review (AMR) at ECOSOC 2014 on the Theme", *Open Development Thailand*, https://data.thailand.opendevelopmentmekong.net/en/dataset/national-voluntary-presentation-nvp-for-the-annual-ministerial-review-amr-at-ecosoc-2014-on-the-the.

(٣٥) هو مشروع أطلقته تايلاند بهدف دعم المنتجات المحلية وتشجيعها التي تُصنع ويُسوق لها في كل تامبون (أو مقاطعة فرعية) بها، وأطلق عليه اسم «تامبون واحد منتج واحد» One Tambon One Product (OTOP).

الأعشاب، وغيرها . يحظى هذا المشروع بدعم الحكومة على مستويات مختلفة؛ مثل تقديم النصح بشأن الإنتاج ومراقبة الجودة والتعبئة والتصميم والمبيعات في الأسواق المحلية والدولية. ويشرف على دورة الإنتاج بأكملها لجنة OTOP الوطنية، بمصاحبة لجان أخرى على مستويي الأقاليم والمقاطعات[٣٦] .

ومن بين التطبيقات الأخرى لفلسفة اقتصاد الاكتفاء، «مشروعات شيترالادا الملكي» التي تبدو مثيرة للاهتمام بشكل خاص؛ حيث أُنشئ بمقر إقامة ملك تايلاند بوميبول أدولياديج، كثيرٌ من المختبرات؛ لإجراء البحوث والتجارب باستخدام وقود الديزل الحيوي، والطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والجازوهول. كما أن هذه المختبرات أيضًا تهدف إلى تعظيم الإفادة من النفايات؛ مثل استخدام قشور الأرز في إنتاج الوقود الصلب، والكهرباء باستخدام تكنولوجيات بسيطة يسهل على المزارعين تبنيها، علاوة على استخدام هذه المختبرات في نشر المعرفة مجانيًا للجمهور. ويمكن لأهالي القرى والمزارعين باستخدام التكنولوجيات البسيطة، تحقيق اكتفائهم الذاتي، ورفع جودة معيشتهم على المدى البعيد من خلال استغلال الموارد الطبيعية. والهدف هو دفع المجتمعات نحو استخدام مصادر الطاقة البديلة والمتجددة[٣٧] .

كما بدأت مجموعة من البنوك في تايلاند، من منطلق دعمها لفلسفة اقتصاد الاكتفاء وفكرها المستدام، في تقديم ما يعرف باسم «القروض الخضراء» للمؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، والأفراد من أصحاب المشروعات الصديقة للبيئة. وقدمت هذه البنوك، ومنها بنك بانكوك، وبنك كرونجتاي، وبنك كاسيكورن، دعمها لمشروعات إعادة تدوير النفايات، وإنتاج الطاقة المتجددة والبديلة[٣٨] .

(٣٦) "What Is OTOP?", *Royal Thai Embassy*, www.thaiembassy.sg/friends-of-thailand/p/what-is-otop.

(٣٧) *Sufficiency Economy Philosophy*: 48.

(٣٨) Thongpakde, *Thailand's Economic Development and the Philosophy*.

ومن ناحية أخرى، فإن لهذه الفلسفة تطبيقات أخرى بقطاع الأعمال التجارية الخاصة. فقد تبنت مجموعة من الشركات، ومن بينها شركة بي تي تي العامة، ومجموعة سيام للأسمنت، وشركة توشيبا (تايلاند)، وشركة مجوهرات براندا، ومنتجع تشامبورن كابانا، فلسفة اقتصاد الاكتفاء كنهج أخلاقي لممارساتهم التجارية[٣٩].

تعد مفاهيم التعاون والشراكة بمثابة جوانب أساسية لفلسفة اقتصاد الاكتفاء. ولذلك، تشدد تايلاند على قيمة العمل معًا عبر تبادل الموارد والتكنولوجيا والمعرفة. ومن خلال مجموعة شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، تمارس الدولة دورًا مهمًّا في سد الفجوة بين البلدان النامية – خصوصًا دول جنوب شرق آسيا وليس على وجه الحصر – والبلدان المتقدمة والنامية – تعاون (شمالي–جنوبي)، وتعاون ثلاثي: تعاون (شمالي–جنوبي–جنوبي) – لتنفيذ نماذج المشروعات القائمة على فلسفة اقتصاد الاكتفاء.

وأثناء انعقاد النسخة التفاعلية الخاصة من قمة رابطة دول جنوب شرق آسيا ASEAN حول جائحة كوفيد–١٩ في إبريل ٢٠٢٠، شدد رئيس وزراء تايلاند؛ برايوت تشان–أوتشا على أنه لا يُمكن لأية دولة محاربة جائحة كوفيد–١٩ وحدها. ووفقًا لما قاله، فإن قمة ASEAN فرصة لتعلم الدروس والخبرات التي من شأنها المساعدة في بناء حصانة ذاتية ضد التأثيرات الاقتصادية الناجمة عن حالات الطوارئ في المستقبل. وأكد أن فلسفة اقتصاد الاكتفاء هي نهج بديل لتحقيق التنمية المستدامة، تهدف إلى تعزيز مواطن القوة الداخلية مع التأكيد على مبدأ الاعتمادية الذاتية[٤٠].

---

(٣٩) Carlo Vezzoli, Cindy Kohtala and Amrit Srinivasan, *Product-Service System Design for Sustainability* (New York: Routledge, 2017): 32.

(٤٠) "Thai PM: No Country Could Fight against COVID-19 Threat Alone", *Vietnam Investment Review*, www.vir.com.vn/thai-pm-no-country-could-fight-against-covid-19-threat-alone-75609.html.

ومثال على هذا، حقيقة أنه أثناء تعطيل جائحة كوفيد-١٩ لنمو الاقتصاد بشكل مؤقت، عملت تايلاند، في ظل غياب السياح، على رفع جودة الخدمات السياحية من خلال تطوير تكنولوجيا متقدمة، والتوسع في تطبيقات التجارة الإلكترونية. كما خضع مطار دون موينغ الدولي في بانكوك لبعض أعمال التجديد، بالإضافة إلى الاستعانة بروبوتات المساعدة الطبية؛ لمعاونة طواقم الأطباء والممرضين في رعاية المرضى. هذا بالإضافة إلى مساعدة الدولة للمزارعين ورواد الأعمال، لتطوير مستوى إلمامهم الرقمي ومهاراتهم على المنصات الرقمية، ويسرت لهم استخدام التجارة الإلكترونية، والوصول إلى أسواق أكثر اتساعًا. وفيما يتعلق بالبيئة، وباستغلال غياب الأنشطة البشرية، دخلت الحدائق الوطنية في تايلاند مرحلة ترميم، أطلق عليها «مرحلة الاسترخاء»؛ لاستعادة التوازن الخاص بتنوعها البيولوجي.

لكن الاكتفاء الذاتي لا يعني ضعف الأهداف الاقتصادية، بل يعني تطوير القدرات المجتمعية؛ هروبًا من فخ الدخل المتوسط، وتحقيق اقتصاد يعتمد على التكنولوجيا المتطورة مدفوعًا بالابتكار[٤١]. ولا يُقصد من فلسفة اقتصاد الاكتفاء أن تكون وسيلة مناهضة للعولمة؛ لأنها تضم أيضًا ممارسات السوق الليبرالية، ولكن في مسار أكثر ميلاً إلى الإنسانية. ويعلم تطبيق هذه الفلسفة الآخرين مبدأ المساءلة عن واجباتهم الذاتية مجتمعيًّا، وهو ما يؤدي إلى استدامة داخلية للفرد كعنصر أساسي في مداواة جراح هذا العالم المتألم[٤٢].

(٤١) "Looking Ahead: Thailand's Economic Relief and Recovery-Post COVID-19", *Reuters Plus*, www.reuters.com/brandfeatures/thailand-advancing-into-the-future/thailands-economic-relief-and-recovery-post-covid-19.

(٤٢) Siribuppa u-tantada *et al*., "Sufficiency Economy and Sustainability", in *The 2nd Multidisciplinary Research and Innovation for Globally Sustainable Development (MRIGSD), Extra Issue* 2465-3837 (n.p., 2016): 84-94.

كما أن لفلسفة اقتصاد الاكتفاء جانبًا عالميًّا مثيرًا للاهتمام، وهو مبدأ «فلسفة اقتصاد الاكتفاء من أجل شراكة أهداف التنمية المستدامة» الذي يهدف إلى إقامة شراكات عالمية؛ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر تطبيق هذه الفلسفة. تستخدم تايلاند آليات دولية مختلفة للتعاون، ومن بين صور هذا التعاون مجموعة الـ٧٧ في الأمم المتحدة، جاءت رئاسة تايلاند للمجموعة عام ٢٠١٦، تحت عنوان «من الرؤية إلى العمل: الشراكة الشاملة من أجل التنمية المستدامة»؛ ومنظمة التكامل الإقليمي: رابطة دول جنوب شرق آسيا ASEAN؛ ومؤخرًا المنتدى الإقليمي المشترك: الاجتماع الآسيوي الأوروبي ASEM. وتهدف من خلالها – على التوالي – إلى تعزيز الشراكة الإقليمية والأقاليمية؛ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٥. الاستنتاج

توجه جائحة كوفيد-١٩ إنذارًا للإنسانية بشأن تقلبات الأزمات العالمية ومخاطرها. ولن تستطيع النماذج الاجتماعية والاقتصادية نفسها - التي بالفعل تتجاوز قدرة المؤسسات على الاستجابة - استيعاب الصدمات المحتملة في المستقبل. ولن يمكن للبشرية بعد الآن الإصرار على تقديم استجابات قصيرة المدى؛ لضمان سلامة المجتمعات والمواطنين. بل بدلًا من ذلك، تستوجب هذه الأزمات تغييرًا نظاميًّا عالميًّا يُسَرِّع من وتيرة الانتقال إلى مجتمع أكثر استدامة.

وتقتضي صيحة اليقظة التي أطلقتها جائحة كوفيد-١٩ احترام حدود هذا الكوكب. فإزالة الغابات، وفقدان التنوع البيولوجي، وتغير المناخ كلها تضاعف إمكانية وقوع مزيد من الجائحات مستقبلاً.

كما أن هناك حاجة إلى إعادة توجيه الاستثمارات العامة، وتقديم استجابات طويلة المدى داعمة للطاقة المتجددة، والبنية التحتية المستدامة على سبيل المثال. وفي الوقت ذاته، تمويل أنشطة البحوث والتنمية الجديدة، وإعادة تشجير الغابات، واستعادة الشعب المرجانية، والزراعة التجديدية، والمزارع السمكية المستدامة، وغيرها. ويمكن بناء جهود السعي نحو مستقبل مستدام ما بعد الجائحة، على الاتفاقيات الدولية الحالية الخاصة بخفض الانبعاثات، وزيادة تمويل التنمية المستدامة[٤٣].

(٤٣) Bertrand Badré, "Don't Waste the Pandemic Response", *Project Syndicate*, www.project-syndicate.org/commentary/covid19-stimulus-invest-in-green-energy-sustainable-development-by-bertrand-badre-2020-04.

وفي هذا السياق، تعد أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر بمثابة جدول أعمال عالمي شامل يُشرك كافة مستويات الحوكمة في جهود التعافي؛ لتغيير نماذجنا الاجتماعية. فهي تتجاوز الحدود بين القطاعات؛ تجنبًا للموازنات السلبية، وخلقًا لحالة تآزر إيجابية بين كثير من الجهات المعنية وأصحاب المصلحة.

وبذلك، فإن جائحة كوفيد-١٩ تحمل فرصة أيضًا لإعادة توجيه نماذجنا في مسار أكثر تماسكًا وشمولًا وتكافؤًا. واستنادًا إلى القيم الرامية إلى تعزيز التضامن الاجتماعي والإيثار والاحترام المتبادل، فإن توجهات أهداف التنمية المستدامة قادرة على إعداد أجيالنا الحالية والمستقبلية؛ لمواجهة التحديات التي ستطرحها المخاطر النظامية العالمية.

وتأتي فلسفة اقتصاد الاكتفاء وإطار عملها، الذي يتألف من ممارسة مبادئ الاعتدال والعقلانية والحيطة، مع اتباع شروط المعرفة والأخلاق، مسايرًا لأهداف التنمية المستدامة. فكلاهما يهدف إلى التأكيد على إمكانية عيش المواطنين في اتساق وسط بيئة ومجتمع مستدامين. ولا يعني هذا الأسلوب من المعيشة الاكتفاء الذاتي فحسب، بل يجسد أيضًا الاعتماد على الذات، وهي القدرة على التسامح، ومواكبة كافة أنواع التأثيرات السلبية للعولمة.

٦. المراجع

1. Adulyadej, Bhumibol (King of Thailand). “Royal Speech on Wednesday, December 4, 1974”. In *Royal Speech [sic.] Given to the Audience of Well Wishers on the Occasion of the Royal Birthday Anniversary at the Dusidalai Hall, Chitralada Villa, Dusit Palace, on December 4, 1974, 1975, 1976, 1977, 1978*. Bangkok: Amarin Printing and Publishing, 1998.
2. Badré, Bertrand. “Don’t Waste the Pandemic Response”. *Project Syndicate*. www.project-syndicate.org/commentary/covid19-stimulus-investin-green-energy-sustainable-development-bybertrand-badre-2020-04 [accessed 3 March 2021].
3. Brito, Lidia “Analyzing Sustainable Development Goals”. *Science* 336, no. 6087 (June 2012): 1396-1398.
4. Charlton, Emma. “Here’s Why the World’s Recovery from COVID-19 Could Be Doughnut Shaped”. *World Economic Forum*. www.weforum.org/agenda/2020/05/doughnutmodel-amsterdam-coronavirus-recovery [accessed 2 March 2021].
5. Cole, D. H. “Advantages of a Polycentric Approach to Climate Change Policy”. *Nature Climate Change* 5 (2015): 114-118.
6. *COVID-19 Risks Outlook: A Preliminary Mapping and Its Implications*. Geneva: World Economic Forum, 2020. Online e-book. www3.weforum.org/docs/WEF_COVID_19_Risks_Outlook_Special_Edition_Pages.pdf [accessed 2 March 2021].

7. Griggs, David, *et al*. "An Integrated Framework for Sustainable Development Goals". *Ecology and Society* 19, no. 4 (2014). Online e-article. www.ecologyandsociety.org/vol19/iss4/art49/ [accessed 7 March 2021].
8. Griggs, D., *et al*. "Sustainable Development Goals for People and Planet". *Nature* 495 (2013): 305-307. Online e-article. www.nature.com/articles/495305a [accessed 7 March 2021].
9. Hajer, mearten, *et al*. "Beyond Cockpit-ism: Four Insights to Enhance the Transformative Potential of the Sustainable Development Goals". *Sustainability* 7, no. 2 (2015): 1651-1660.
10. Jänicke, Martin. *Accelerators of Global Energy Transition: Horizontal and Vertical Reinforcement in Multi-Level Climate Governance.* IASS Working Paper. Potsdam: Institute for Advanced Sustainability Studies, 2013.
11. Kansuntisukmongkol, K. "Philosophy of Sufficiency Economy for Community-Based Adaptation to Climate Change: Lessons Learned from Thai Case Studies". *Kasetsart Journal of Social Sciences* 38, no. 1 (January–April 2017): 56-61.
12. Leach, M., *et al*. "Transforming Innovation for Sustainability". *Ecology and Society* 17, no. 2 (2012).
13. "Looking Ahead: Thailand's Economic Relief and Recovery-Post COVID19". *Reuters Plus*. www.reuters.com/brandfeatures/thailandadvancing-into-the-future/thailands-economic-reliefand-recovery-post-covid-19 [accessed 3 March 2021].
14. Mongsawad, P. "The Philosophy of the Sufficiency Economy: A Contribution to the Theory of Development". *Asia-Pacific Development Journal* 17, no. 1 (June 2010): 123-143.
15. "National Voluntary Presentation (NVP) for the Annual Ministerial Review (AMR) at ECOSOC 2014 on the Theme". *Open Development Thailand*. https://data.thailand.opendevelopmentmekong.net/en/dataset/national-voluntary-presentation-nvp-for-the-annual-ministerial-review-amr-at-ecosoc-2014-on-the-the [accessed 7 March 2021].
16. Ostrom, Elinor. "Polycentric Systems for Coping with Collective Action and Global Environmental Change". *Global Environmental Change* 20, no. 4 (October 2010): 550-557.

17. “Philosophy of Sufficient Economy”. *The Chaipattana Foundation*. www.chaipat.or.th/eng/concepts-theories/sufficiency-economy-new-theory.html [accessed 3 March 2021].

18. Sachs, Jeffery D. “From Millennium Development Goals to Sustainable Development Goals”. *Lancet* 379, no. 9832 (June 2012): 2206-2211.

19. Stevens, Caset, and Norichika Kanie. “The Transformative Potential of the Sustainable Development Goals (SDGs)”. *International Environmental Agreements: Politics, Law and Economics* 16, no. 3 (June 2016): 393-396.

20. *Sufficiency Economy Philosophy: Thailand’s Path towards Sustainable Development Goals.* Kingdom of Thailand: Ministry of Foreign Affairs, 2017. Online e-book. https://data.opendevelopmentmekong.net/dataset/ae9eb825-d327-4953-ab65-10060cd96ffc/resource/adacab88-fcf3-4cf0-8751-7363ba26afee/download/sep_thailands_path_towards [accessed 2 March 2021].

21. “Sufficiency Economy Philosophy for Sustainable Development Goals of Thailand”. Under “Sustainable Development Goals”. *Open Development Thailand*. https://thailand.opendevelopmentmekong.net/topics/sustainable-development-goals/ [accessed 7 March 2021].

22. “Sustainable Development Goals”. *Open Development Thailand*. https://thailand.opendevelopmentmekong.net/topics/sustainable-development-goals/ [accessed 3 March 2021].

23. “Take Action for the Sustainable Development Goals”. *United Nations Sustainable Development Goals*. www.un.org/sustainabledevelopment/sustainable-development-goals [accessed 2 March 2021].

24. “Transforming Our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development”. *United Nations Sustainable Development Knowledge Platform.* https://sustainabledevelopment.un.org/post2015/transformingourworld [accessed 7 March 2021].

25. “Thai PM: No Country Could Fight against COVID-19 Threat Alone”. *Vietnam Investment Review*. www.vir.com.vn/thai-pm-no-country-couldfight-against-covid-19-threat-alone-75609.html [accessed 3 March 2021].

26. *Thailand Human Development Report 2007: Sufficiency Economy and Human Development.* Bangkok: United Nations Development Programme (UNDP), 2007.

27. Thongpakde, N. *Thailand's Economic Development and the Philosophy of Sufficiency Economy.* N.p., 2005.

28. "Thai PM: No Country Could Fight against COVID-19 Threat Alone". *Vietnam Investment Review*. www.vir.com.vn/thai-pm-no-country-couldfight-against-covid-19-threat-alone-75609.html [accessed 3 March 2021].

29. U-tantada, S., *et al*. "Sufficiency Economy and Sustainability". In *The 2nd Multidisciplinary Research and Innovation for Globally Sustainable Development (MRIGSD), Extra Issue* 2465-3837. N.p., 2016: 84-94.

30. "V. Framing Sustainable Development Goals". In *An Action Agenda for Sustainable Development: Report for the UN Secretary-General*. N.p.: Sustainable Development Solutions Network, 2014: 26-27. Online e-book. https://www.jstor.org/stable/resrep15862.8 [accessed 8 March 2021].

31. Van Tulder, R. *Business and the Sustainable Development Goals: A Framework for Effective Corporate Involvement.* Rotterdam: Erasmus University. Rotterdam School of Management, 2018.

32. Vezzoli, Carlo, Cindy Kohtala and Amrit Srinivasan. *Product-Service System Design for Sustainability*. New York: Routledge, 2017.

33. Visit of the PM of the exhibition on "Sufficiency Economy An Approach to Sustainable Development". *Royal Thai Government*. www.thaigov.go.th/index.php/th/un-en/item [accessed 2 March 2021].

34. Wibulswasdi, Chaiyawat, Priyanut Piboolsravut, and Kobsak Pootrakool. *Sufficiency Economy and Development.* Bangkok: Crown Property Bureau, Sufficiency Economy Research Project, 2010.

35. "What Is OTOP?". *Royal Thai Embassy*. www.thaiembassy.sg/friends-ofthailand/p/what-is-otop [accessed 3 March 2021].

٧. ملاحظات

«أوراق إندراسترا» سلسلة وثائق بحثية قصيرة تصدرها مؤسسة إندراسترا جلوبال، نيويورك. أُعِدَّت خصيصًا لشحذ النقاش حول البحوث الأكاديمية، ودراسات السياسات التي تتناول مباشرة مشكلات التنمية الاقتصادية، وغيرها من المشكلات الإنمائية التي يواجهها العالم.

ISBN 978-977-452-603-9